## نداء عاجل من أجل العمل

## صادر عن اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بهدف التنمية المستدامة ٤ الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠

## بمناسبة قمة التحول المنشود في التعليم

***نحن، أعضاء اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بهدف التنمية المستدامة ٤ الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ والممثلة للجهات المعنية بالتعليم في جميع أرجاء العالم، ندعو جميع رؤساء الدول والحكومات إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للاستثمار في التعليم والعمل على إحداث التحول المنشود في التعليم باعتباره أفضل سبيل لتحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في السلام والازدهار والاستدامة.***

### الاستثمار في التعليم ضرورة عاجلة

*نحثكم على وضع التعليم في صدارة جدول الأعمال السياسي.*

فالتعليم حق من حقوق الإنسان وصالح عام ومسؤولية عامة. ولا بدّ لأي بلد من التعليم للتمكن من تحقيق التقدم الذي يصبو إليه بجميع جوانبه وأشكاله سعياً إلى دفع عجلة الازدهار الاقتصادي، وانتشال النساء والرجال من براثن الفقر، والحدّ من أوجه التفاوت وعدم المساواة، وتمكين المواطنين من المشاركة في تدبير أمور الحياة العامة مشاركة نشيطة ومسؤولة، والتصدي للنزاع والعنف، وحماية وتعزيز التنوع الثقافي، والمحافظة على البيئة لصالح الأجيال المقبلة.

ولا يسير العالم مع ذلك في المسار الصحيح لتحقيق أهدافه وغاياته التعليمية، بل يخرج عن هذا المسار خروجاً خطيراً في الوقت الحاضر. وقد زادت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) الأمور سوءاً على سوئها في مجال التعليم، إذ تسببت في تفاقم الأزمة التي ترزح نُظم التعليم أصلاً تحت وطأتها وفي تزايد أوجه التفاوت وعدم المساواة واشتداد تهميش الملايين من المتعلمين الضعفاء والمحرومين. وستكون لهذه الأزمة الصامتة عواقب وخيمة وطويلة الأمد.

فلا بدّ من العمل الآن. ولا تستطيع البلدان الحيلولة دون وقوع كارثة تستمر لأجيال، والحصول بدلاً من ذلك على منافع من أجل المجتمع والبيئة وسوق العمل والاقتصاد والصحة والرفاهية والمساواة بين الجنسين والسلام، إلا من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وإحداث التحول اللازم في التعليم. ويدفع التعليم عجلة التقدم نحو تحقيق كل أهداف التنمية المستدامة.

ويُعدّ الاستثمار في المساعي الرامية إلى إحداث التحول المنشود في التعليم أفضل استثمار يمكن لأي بلد أن يقوم به من أجل مستقبله. ويجب التركيز في هذا الاستثمار المتجدد على استدامة التمويل والإنصاف في التمويل وتعزيز التمويل.

## إحداث التحول المنشود في التعليم يتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة

*نحثكم على الالتزام باتخاذ إجراءات واضحة وملموسة من أجل إنعاش التعليم وإحداث التحول المنشود في التعليم.*

وتدعو اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى رؤساء الدول والحكومات، والمنظمات المالية الدولية، إلى تأييد الإجراءات المتخذة لهذا الغرض وترسيخها في مسارات العمل المواضيعية الخمسة التالية، مع تعميم مراعاة الإنصاف والمساواة بين الجنسين:

١ – إعطاء الأولوية للفئات الأشد تهميشاً والأكثر تخلفاً عن الركب، وكذلك للمتضررين من الأزمات والطوارئ، عن طريق تهيئة ظروف تعليمية وإيجاد مرافق مدرسية تخلو من العنف والتمييز وتتيح التمتع بالرعاية الشاملة والانتفاع بالخدمات الصحية؛

٢ – تأهيل الشباب والكبار وإعادة تأهيلهم لتمكينهم من اكتساب المهارات اللازمة لتحقيق الرفاهية والتنمية الكاملة وبناء المجتمعات الخضراء والرقمية وضمان مستقبل العمل واستدامة كوكب الأرض؛

٣ – زيادة عدد المعلمين وسائر أفراد القوى العاملة في مجال التعليم المدربين تدريباً جيداً والمؤهلين تأهيلاً جيداً والمتحمسين والمدعومين وتمكينهم واستبقاؤهم؛

٤ – ضمان الانتفاع الشامل المنصف بوسائل التعلم الرقمي القائمة على الموارد التعليمية المفتوحة من أجل تحسين التعلم. وتزويد جميع المتعلمين بوسائل مجانية وعالية الجودة للتعلم الرقمي، وتمكينهم من اكتساب القدرات اللازمة للتعلم والابتكار واستخدام وسائل التعلم الرقمي استخداماً آمناً وحماية البيانات؛

٥ – القيام بالاستثمارات اللازمة في التعليم عن طريق اتخاذ إجراءات حكومية شاملة وجريئة وإجراءات دولية جريئة لهذا الغرض، ومنها إجراءات للإصلاح الضريبي من أجل جمع موارد محلية وإجراءات لإيجاد آليات مبتكرة للتمويل وتخفيف أعباء الديون وإجراءات لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وضمان توزيع جميع الموارد المخصصة للاستثمارات اللازمة في التعليم توزيعاً منصفاً، وضمان استخدام جميع هذه الموارد بفعالية وكفاءة.

ولا بدّ من اتخاذ كل الإجراءات المذكورة آنفاً لإحداث التحول المنشود في نُظم التعليم. ويجب تنفيذ هذه الإجراءات تنفيذاً فعلياً عاجلاً من أجل تحسين التعلم لصالح الجميع لتمكينهم من تنمية المهارات الحياتية اللازمة. وينبغي لجميع البلدان أن تلتزم بالعمل على تحقيق الأهداف والغايات الوطنية الخاصة بها، وكذلك على رصد تقدمها في المساعي المشتركة الرامية إلى تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وستكون اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى، بصفتها الهيئة العليا لتنسيق المساعي الرامية إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة ٤ ورصدها على الصعيد العالمي، الجهة المسؤولة عن متابعة نتائج قمة التحول المنشود في التعليم، ويشمل ذلك المساهمة فيما يتعلق بالتعليم من أمور قمة المستقبل المعتزم عقدها في عام ٢٠٢٣. وستواصل اللجنة التوجيهية رصد التقدم المحرز، وتعزيز وتيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالمعارف والممارسات، وإشراك الشباب في العمل، وتأييد التعاون بين القطاعات والتعاون المتعدد الأطراف.